

بحث: آیا تقلید ابتدایی از میت جایز است؟

* ۱. مرحوم سید مجاهد در مفاتیح الاصول درباره اقوال مختلف در این بحث می نویسد:



«اختلفوا في جواز تقليد المجتهد الميت على قولين الأول أنه لا يجوز مطلقا و هو للعلامة في الإرشاد و التهذيب و القواعد و ظاهر النهاية و الشهيد في الذكرى و الشهيد الثاني في المسالك و رسالة منسوبة إليه و المحقق الشيخ على في تعليقه على الشرائع و المحقق الشيخ حسن في المعالم و الفاضل الخراساني في الكفاية و جدى قدس سره في شرح المفاتيح و والدى العلامة دام ظله العالی و بالجملة هو قول المعظم كما يظهر من عبارة جماعة ففى الذكرى هو ظاهر العلماء و جوزه بعضهم و فى المعالم هو ظاهر الأصحاب ثم قال العمل بفتاوى الموتى مخالف لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع إلى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحى بل قد حكى الإجماع فيه صريحا بعض الأصحاب و فى الجعفرية و شرح الإرشاد للمقدس الأردبيلي و غيرهما هو قول الأكثر و فى المسالك قد صرح الأصحاب فى هذا الباب فى كتبهم المختصرة و المطولة و فى غيره باشتراط حياة المجتهد فى جواز العمل بقوله و أن الميت لا يجوز العمل بقوله و لم يتحقق إلى الآن فى ذلك خلاف ممن يعتد بقوله من أصحابنا و إن كان للامة فى ذلك خلاف مشهور و فى كتاب آداب العالم و المتعلم للشهيد الثانى على ما حكى هذا هو المشهور بين أصحابنا خصوصا المتأخرين بل لا نعلم قائلا بخلافه ممن يعتد بقوله و فى الرسالة المنسوبة إليه و نحن بعد التتبع الصادق لما وصل إلينا من كلامهم ما علمنا بأحد من أصحابنا ممن يعتبر قوله و يقول على فتواه خالف فى ذلك فعلى مدعى الجواز بيان القائل به على وجه لا يلزم منه خرق الإجماع انتهى الثانى أنه يجوز مطلقا و هو المحكى عن بعض»^۱

توضیح:

۱. در مسئله دو قول است:

۲. قول اول: تقلید از میت مطلقا جایز نیست.

۳. قول دوم: جواز تقلید از میت مطلقا جایز است.

* ۲. مرحوم شیخ انصاری در رسالة التقليد می نویسد:

«و من جملة الشرائط حياة المجتهد فلا يجوز تقليد الميت على المعروف بين أصحابنا بل فى كلام جماعة دعوى الاتفاق أو الإجماع عليه، ففى القواعد المليية فى شرح الجعفرية حكاية الإجماع عن المحقق الثانى و غيره على ذلك بعد أن استظهر بنفسه الاتفاق على ذلك أيضا و عن مسالك

۱. مفاتيح الاصول، ص ۶۱۸



دعوی تصریح الأصحاب باشتراط الحياة فی العمل بقول المجتهد و عن الرسالة التي صنفها فی هذه المسألة دعوی قطع الأصحاب على انه لا يجوز النقل عن الميت و ان قوله يبطل بموته. و عن الوحيد البهبهانی قدہ فی بعض كلامه «انه أجمع الفقهاء على ان المجتهد إذا مات لا حجية فی قوله»، و فی المعالم العمل بفتاوی الموتی مخالف لما يظهر من اتفاق أصحابنا على المنع من الرجوع إلى فتوی الميت مع وجود الحی»، و فی رسالة ابن أبی جمهور الأحسائي ما يظهر منه دعوی إجماع الإمامية على انه لا قول للمیت، و فی کلام بعض مشایخنا المعاصرين دعوی تحقق الإجماع على ذلك إلى غير ذلك مما ربما يطلع عليه المتتبع. و قد بلغ اشتهار هذا القول إلى ان شاع بین العوام ان قول الميت کالمیت و هذه الاتفاقات المنقولة كافية فی المطلب بعد اعتضادها بالشهرة العظيمة بین الأصحاب حتی أن الشهيد أنکر من ادعی وجود القائل به، فقال: ان بيد أهل العصر فتوی مدونة على حواشی کتبهم ينسبونها إلى بعض المتأخرين يقتضى جواز ذلك»^۱

*۳. شیخ انصاری در مطارح الانظار، علاوه بر آنچه در رسالة التقليد مطرح می‌کند، می‌نویسد که شهید ثانی در کتاب «آداب العلم و المتعلم» هم سخنانی همانند آنچه در مسالک مطرح کرده، آورده است و ادامه می‌دهد:

«و قال فی محکی الرسالة المنسوبة إليه: نحن بعد التتبع الصادق فیما وصل إلینا من کلامهم ما علمنا من أصحابنا السابقين و علمائنا الصالحين مخالفا فی ذلك؛ فإنهم قد ذکرُوا فی کتبهم الاصولیة و الفقهیة قاطعين فیما ذکرنا: من أنه لا يجوز تقليد الميت، و أن قوله يبطل بموته من غير نقل خلاف أحد فيه.

و فی المعالم نسبه إلى ظاهر الأصحاب، ثم قال: و العمل بفتاوی الموتی مخالف لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع عن الرجوع إلى فتوی الميت مع وجود الحی. و عن القاسانی الذی ستعرف خلافه فی المسألة: الاعتراف بأنه مختار أكثر المجتهدين، بحيث کاد أن يكون إجماعا بینهم. و عن صریح شارع النجاة: نفی الخلاف فی ذلك. و کذا عن ظاهر النهایة؛ بناء على أن عدم ذکر الخلاف هنا بعد الفتوی ذکر لعدم الخلاف فی مثل المقام، خصوصا من مثل الفاضل، المتعرض للخلاف فی جميع المسائل، سیما فی النهایة. و عن الکفاية: نقل الاتفاق عن بعضهم»^۲

*۴. مرحوم شیخ همچنین می‌نویسد که «قول به جواز تقليد از میت» از اختصاصات عامه است.^۳

۱. مجموعه رسائل فقهية و اصولية، ص ۵۸

۲. مطارح الانظار، ج ۲، ص ۵۶۰

۳. همان، ص ۵۶۱



*۵. مرحوم شیخ یوسف خراسانی^۱ ابتدا می‌نویسد که اخباری‌ها چون تقلید مشروع را به معنای رجوع به «ناقل اخبار» (ولو نقل به معنی) می‌دانند، لذا به جواز تقلید از میت قائل اند.

این مطلب را به صراحت محدث استرآبادی در فوائد المذنبه مطرح کرده و می‌نویسد:

«ما اشتهر بین المتأخرین: من أصحابنا من أن قول الميت كالميت لا يجوز العمل به بعد موته، المراد به ظنه المبني على استنباط ظني. و أما فتاوى الأخباريين من أصحابنا فهي مبنية على ما هو صريح الأحاديث أو لازمه البين فلا تموت بموت المفتي»^۲

*۶. مرحوم شیخ یوسف در ادامه می‌نویسد:

«لا إشكال في تحقق الإجماع على عدم جواز تقليد الميت حدوثا و ابتداء»^۳

سپس اضافه می‌کند:

«إن العامة بعد ان جعلوا لأنفسهم مذاهب أربعة اتفقوا على لزوم التقليد و أخذ الاحكام من الأئمة الأربعة، و الإمامية رضوان الله عليهم خالفهم و بنوا على عدم الجواز، و يمكن ان يكون بناؤهم عليه من فروع الإمامة حيث انهم قائلون بوجود نواب الامام (ع) في عصر الغيبة»^۴

*۷. مرحوم خویی، قول به جواز تقلید ابتدایی را به «محدثین» [اخباری‌ها] و میرزای قمی نسبت می‌دهد و در ادامه می‌نویسد که نظر میرزای قمی به جهت قول به انسداد است:

«أن المحقق القمي إنما جَوَّزَ تقليد الميت بحسب الابتداء تطبيقاً للمسألة على مسلكه و جرياً على ما هو الصحيح عنده من انسداد باب العلم بالأحكام، و أن الامتثال الجزمي و هو الاحتياط متعذر على المكلفين، و أن العقل يتنزل معه إلى امثالها ظناً، لأنه المقدور في حقهم فالمتعین على المكلفين إنما هو العمل بالظن، بلا فرق في ذلك بين الظن الحاصل من فتاوى العلماء الأحياء و بين الظن الحاصل من فتاوى أمواتهم»^۵

*۸. مرحوم سید رضا صدر اما در بیان تاریخچه این بحث (جواز تقلید از میت) این تقلید را جایز می‌داند و می‌نویسد: «فإذا لم تكن مسألة مباحثاً عنها بين القوم فلا سبيل إلى تحصيل الإجماع فيها. و لعل البحث عن تقليد الميت من هذا القبيل، فكيف تصح دعوى الإجماع فيها.

۱. مدارک العروة الوثقی، ج ۱، ص ۳۴

۲. الفوائد المذنبه، ص ۲۹۹

۳. مدارک العروة الوثقی، ج ۱، ص ۳۵

۴. همان

۵. التنقيح، ج ۱، ص ۷۴



و إذا أحببت أن يظهر لك صدق هذا الكلام فعليك بالفحص عن البحث عن هذه المسألة في كتب القوم؛ فإنني لم أجد منها عيناً أو أثراً في كتب قدماء الأصحاب. وإن كان البحث عن أصل مسألة التقليد و عن فروعها موجوداً لديهم.

هذا شيخ الطائفة (قده) قد تعرض في كتاب العدة لهذه المسألة، و صرح باعتبار أوصاف في المفتي، لكنه لم يعد منها الحياة. و هذا علم الهدى (قده) في كتاب الذريعة قد عقد فصلاً في صفة المفتي و المستفتي، و لم يذكر الحياة في الأوصاف المعتبرة في المفتي.

و هذان الكتابان أقدم الكتب في هذا الفن، و لعل للعدة تقدماً زمانياً على الذريعة، كما يظهر من كلام الشيخ في المقدمة.

و هذا ابن زهرة (قده) مع كثرة اشتهاره بدعوى الإجماعات في المسائل قد تعرض للبحث عن أحكام المفتي و المستفتي في كتاب الغنية، و قد ادعى الإجماع على عدم جواز التقليد عن غير الإمامي، لكنه لم يجعل الحياة شرطاً للمفتي، بل لم يتعرض لذلك أصلاً.

و هذا المحقق (قده) في المعارج مع بحثه عن مسألة التقليد، و شرائط المفتي لم يجعل منها الحياة، بل لم يتعرض لذكرها أصلاً.

و هذا العلامة (قده) في المبادئ قد أتى على بحث التقليد، و لكنه لم يتعرض لاعتبار صفة الحياة في المفتي.

إن احتمال غفلة هؤلاء الأعاظم عن ذكر حكم إجماعي لمسألة مبتلى بها بين الناس بعيد جداً، سيما مع اتفاق أهل السنة على الجواز، مع عملهم المستمر على ذلك. و من ذلك يحصل الوثوق بأن عدم تعرض هؤلاء لمذهب إجماعي للإمامية لم يكن عن غفلة منهم.

و أما احتمال عدم تعرضهم لهذا الحكم من جهة كون عدم الجواز مقطوعاً لديهم مندفع بمثله، و هو احتمال كون الجواز مقطوعاً بينهم، مع أن سيرتهم في الأبحاث العلمية هو التعرض للمسائل الإجماعية أيضاً، سيما إذا كانت الإمامية تفتقر عن غيرهم في المذهب.

و مما يوهن دعوى الإجماع على عدم جواز تقليد الميت سيما الابتدائي منه أن السيد المرتضى لم يذكره في الانتصار، و لم يجعله في زمرة ما انفردت به الإمامية.

أضف إلى ذلك: أن السيد (قده) قد أفتى في أجوبة المسائل الميفارقيات بجواز العمل بكتابي ابن بابويه و الحلبي و رجح العمل بهما على العمل بكتاب الشلمغاني.



و يظهر من السؤال عنه (قده) أنّ العمل بهذه الكتب كان أمراً متداولاً بين الطائفة في ذلك العصر، و الحال أنّ جميع أفراد الطائفة في ذلك العصر لم يكونوا مجتهدين بشهادة نفس هذه الأسئلة، و أمثالها التي كانت تأتي لفقهاء ذلك العصر.

مضافاً إلى أنّ تلك الكتب، سیما کتاب الشلمغانی لم تكن مختصة بنقل الروایات فقط، بل كانت مشتملة على الآراء و الروایات معاً. و يشهد لذلك كلام الشيخ حسين ابن روح (قده) حول کتاب الشلمغانی جواباً عما سئل عنه حول كتبه بعد ما ذمّ، و خرجت فيه اللعنة.

فقیل للشيخ: كيف نعمل بكتبه و بیوتنا منها ملأی؟ فقال (قده): أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علی (عليه السلام)، و قد سئل عن كتب بنی فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم و بیوتنا منها ملأی؟ فقال (عليه السلام): «خذوا بما رووا و ذروا ما رأوا».^۱

[ما می گوئیم: آنچه از مرحوم سید درباره «فتویٰ به جواز عمل به کتاب های ابن بابویه و حلبی» مطرح است، نمی تواند دال بر آن باشد که سید تقلید ابتدایی از میت را اجازه می داده است. چرا که ظاهر عبارت آن است که سید مضمون آن کتاب ها را مطابق با فتوای خود می دانسته است و لذا این کتاب ها را عین فتوای خود برشمرده و به آنها فتوی داده است و این در حقیقت مراجعه به سید مرتضی بوده است.]

* ۹. مرحوم فاضل در نقل قول علما، علاوه بر آنچه خواندیم به قول محقق ثانی در شرح الفیه اشاره می کند که می نویسد:

«لا يجوز الأخذ عن الميّت مع وجود المجتهد الحيّ، بلا خلاف بين علماء الإمامية»^۲

ایشان همچنین از شهید ثانی نقل می کند:

«وقال الشهيد الثاني في محكيّ المسالك: قد صرحّ الأصحاب في هذا الباب - من كتبهم المختصرة والمطوّلة - وفي غيره، باشتراط حياة المجتهد في جواز العمل بقوله، ولم يتحقّق إلى الآن في ذلك خلاف ممّن يعتدّ بقوله من أصحابنا، وإن كان للعامة في ذلك خلاف مشهور ثمّ قال: ولا قائل بجواز تقليد الميّت من أصحابنا السابقين وعلماؤنا الصالحين؛ فإنّهم ذكروا في كتبهم الأصولية والفقهية قاطعين بما ذكرناه»^۳

مرحوم فاضل در ادامه به ادعای اجماع مطرح شده توسط وحید بهبهانی و ابن ابی جمهور احسائی هم توجه می دهد:

۱. الاجتهاد و التقليد، ص ۱۲۰

۲. تفصیل الشریعه، ج ۱، ص ۱۹۴؛ به نقل از شرح الالفیه، ج ۷، ص ۲۵۳

۳. همان



«وعن الوحيد البهبهانی فی فوائده: أنَّ الفقهاء أجمعوا على أنَّ الفقيه لو مات لا يكون قوله حجة . وقال فی موضع آخر: وربما جعل ذلك من المعلوم من مذهب الشيعة . وعن ابن أبي جمهور الأحسائي: لا بدَّ فی جواز العمل بقول المجتهد من بقاءه، فلو مات بطل العمل بقوله ووجب الرجوع إلى غيره، إذ المیت لا قول له ، وعلى هذا انعقد الإجماع من الإمامیة، وبه نطقت مصنفاتهم الأصولیة، لا أعلم فیهم مخالفاً منهم»^۱

ما می گوئیم:

چنانکه گفتیم:

۱. قول به عدم جواز تقلید ابتدایی از مجتهد میت، قول اکثر فقهای شیعه است.
۲. بر این قول در کلمات بزرگان ادعای اجماع هم شده است
۳. البته تا علامه حلّی، حیات به عنوان شرط مرجع، مورد اشاره بزرگان نبوده است.
۴. از سید مرتضی عبارتی موجود است که رجوع به مجتهد میت را مجاز می داند و از اخباری ها و همچنین از میرزای قمی قول به جواز را شناختیم.
۵. در میان معاصرین، شیخ انصاری قائل به عدم جواز تقلید ابتدایی از میت است. همچنین صاحب عروة، مرحوم امام، مرحوم خویی و همه بزرگانی که حاشیه بر عروة دارند ولی در این مسئله حاشیه ندارند (جواهری، فیروزآبادی، نائینی، حائری، عراقی، اصفهانی، کاشف الغطا، بروجرودی، شیرازی، حکیم، آل یاسین، خوانساری و گلپایگانی)، نیز از زمره قائلین و عدم جواز هستند.
۶. در میان اهل سنت، مراجعه به ائمه اربعه به صورت تقلید ابتدایی، مطرح است.
۷. از فخرالمحققین نقل است که ایشان تقلید از میت را در صورتی که مرجع حیّ حاضر و موجود باشد، جایز نمی داند و الا حیات را شرط در مرجع نمی داند.^۲

ادله قائلین به عدم جواز

❦ دلیل اول: اجماع شیعه

۱. مرحوم سید مجاهد در تقریر این مطلب هم خود ادعای اجماع می کند و هم از معالم ادعای اجماع را نقل می کند و هم می نویسد که مرحوم سبزواری در کفایة الاحکام اجماع را «عن بعض» نقل کرده است.^۳ ایشان همچنین شهرت عظیمه را نیز در این بحث مؤید می داند.

۱. همان، ص ۱۹۵

۲. ن ک: موسوعة الفقه الاسلامی، ج ۳۱، ص ۱۵۸

۳. مفاتیح الاصول، ص ۶۱۹



۲. البته توجه شود که مرحوم شهید اول در ذکری (چنانکه در عبارت مفاتیح الاصول خواندیم) قول به عدم جواز را «ظاهر العلما» می‌داند ولی می‌نویسد: «و جوزه بعضهم».

و محقق ثانی در کتاب جعفریه و محقق اردبیلی در مجمع الفائده نیز عدم جواز تقلید ابتدایی را قول اکثر برمی‌شمارد که به این معنی است که در مقابل اکثر گروه دیگر هم موجود هستند.

۳. مرحوم خویی در وجود و حجّیت این اجماع خدشه می‌کند و می‌نویسد:

«و فيه: أن الإجماع المدعى على تقدير تحققه ليس إجماعاً تعبدياً قابلاً لاستكشاف قول المعصوم (عليه السلام) به، كما إذا وصل إليهم الحكم يداً بيد عنهم (عليهم السلام) لاحتمال أن يستندوا في ذلك إلى أصالة الاشتغال أو إلى ظهور الأدلة في اشتراط الحياة في من يجوز تقليده أو غير ذلك من الوجوه، و معه لا يمكن الاعتماد على إجماعهم، لوضوح أن الاتفاق بما هو كذلك مما لا اعتبار به، و إنما نعتبره إذا استكشف به قول المعصوم (عليه السلام).»^۱

ماحصل فرمایش ایشان آن است که اجماع مذکور محتمل المدرکیه است (چه مدرک را اصالة الاشتغال بدانیم و چه مدرک را ظهور ادله اجتهادی بدانیم)

۴. مرحوم فاضل در مقام پاسخ به سخن مرحوم خویی می‌نویسد:

«والجواب عن هذا الإيراد: أنه وإن كان احتمال الاستناد إلى الدليل، أو الأصل مانعاً عن ثبوت وصف الحجّية للإجماع، إلّا أنّّه لا مجال لهذا الاحتمال في المقام، خصوصاً بعد استقرار رأي المخالفين، واستمرار عملهم على تقليد الميّت، والرجوع إلى أشخاص معيّنين من الأموات، ففي الحقيقة يكون هذا من خصائص الشيعة وامتنيازات الإمامية.»^۲

۵. ایشان همچنین بر مرحوم خویی خرده می‌گیرد که مرحوم خویی علیرغم اینکه در ابتدای بحث در اجماع خدشه کرده است ولی در جای دیگر این بحث را از ضروریات مذهب شیعه می‌داند:

«والعجب من هذا المورد: أنّه كيف يناقش في تحقّق الإجماع واستكشاف رأي المعصوم عليه السلام، مع تصريحه فيما يأتي من كلامه؛ بأنّ ضرورة مذهب الشيعة تقتضي عدم الأخذ بفتوى المجتهد الميّت ولو فيما إذا كان أعلم؛ فإنّه كيف تجتمع دعوى الضرورة والبداهة مع المناقشة في دعوى الإجماع.»^۳

ما می‌گوییم:

۱. التنقيح، ج ۱، ص ۸۰

۲. تفصيل الشريعة، ج ۱، ص ۱۹۶

۳. همان



۱. به نظر می‌رسد اشکال اول مرحوم فاضل بر کلام مرحوم خوئی تمام نیست، چرا که اینکه اهل سنت تقلید از میت می‌کرده‌اند، نمی‌تواند مانع احتمال مدرکی بودن اجماع (چه این مدرک اصالة الاشتغال باشد و چه ظهور ادله اجتهادی) شود.

۲. همچنین اشکال دوم مرحوم فاضل هم کامل نیست چرا که سخن مرحوم خوئی آن است که: «چون تقلید اعلم واجب است و در میان فقهای شیعه هم یک نفر اعلم است، اگر تقلید از میت جایز باشد لاجرم باید از همان یک نفر تقلید کنند. در حالیکه این مطلب خلاف ضرورت مذهب است»^۱

و روشن است که این ادعای ضرورت در کلام مرحوم خوئی، با آنچه مرحوم فاضل مطرح می‌کند فرق بسیار دارد. چرا که مرحوم خوئی می‌فرماید: «بالضرورة تقلید از یک نفر واجب نیست» و نه آنکه بگوید «بالضرورة تقلید از میت جایز نیست» توجه شود اینکه چیزی لازمه یک ضرورت عقلی باشد، دلیل نمی‌شود که آن چیز هم خود دارای بدهت عقلی باشد.

۳. اما مطابق با آنچه ما درباره حجیت اجماع مطرح کردیم و گفتیم حجیت اجماع از باب حدس قطعی حجت است، می‌توان گفت، کثرت معتدّ به فقها فضلاً عن اجماعهم می‌تواند حجت قابل قبول باشد (و مدرکی بودن فضلاً عن احتمال المدرکیّة، ضرری به این حجت نمی‌زند)
اللهم الا ان يقال:

اولاً: عدم ذکر چنین مطلبی در کلمات فقهای صدر اوّل و مخالفت برخی از بزرگان، مانع از چنین حدسی می‌شود.

و ثانیاً: اجماع دلیل لبی است و باید به قدر متیقن آن اخذ کرد که همان صورتی است که بین میت و حی فاصله زمانی طولانی باشد.

اضف الی ذلک آنکه:

اولاً: اگر چنین اجماعی حجت باشد، صرفاً دلیلی در مقابل سایر ادله است و در صورتی که ادله‌ای هم بر جواز تقلید قائم شود، این دلیل با آنها معارض است.

و ثانیاً: ممکن است بتوان گفت تأکید فقها بر این مسئله صرفاً از این جهت بوده است که آن را از امتیازات شیعه در مقابل اهل سنت دانسته‌اند، در حالیکه می‌توان گفت آنچه امتیاز مذهب شیعه است «جواز به معنی الاعم تقلید از حی» است و لازم نیست برای مخالفت با اهل سنت، حکم به «حرمت تقلید از میت» داده شود.

۱. التنقیح، ج ۱، ص ۸۳